

بيان صحفي

بيان صحفي للنشر الفوري

وكالة Moody's تمنح الشركة الإسلامية القطرية للتأمين نظرة مستقبلية إيجابية لتصنيفاتها الممنوحة من الفئة Baa2 IFS

لندن، 15 مايو/أيار 2014 - أكدت وكالة Moody's لخدمات المستثمرين اليوم تصنيف القوة المالية للتأمين (IFSR) من الفئة Baa2 للشركة الإسلامية القطرية للتأمين ("QIIC"). وقد تم تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية استناداً إلى استمرار الأداء القوي للشركة.

حيثيات التصنيف

تأسست الشركة الإسلامية القطرية للتأمين في عام 1995، وكانت من أوائل شركات التأمين الإسلامية في العالم. تقدم الشركة الإسلامية القطرية للتأمين - التي تزاوُل أعمالها حصرياً في دولة قطر- خدمات التأمين على الحياة وغيرها من أنواع خدمات التأمين الأخرى للأفراد والمؤسسات التجارية في قطر بإجمالي إشتراكات قدرها 212 مليون ريال قطري (ما يعادل 58 مليون دولار أمريكي) وإجمالي أصول قدرها 741 مليون ريال قطري (ما يعادل 203 مليون دولار أمريكي) في العام 2013، وتعتبر كسادس أكبر شركة تأمين في سوق التأمين القطري (ثاني أكبر شركة تأمين تكافلي).

وفي هذا السياق، قالت وكالة Moody's إن النظرة المستقبلية الإيجابية الممنوحة لتصنيفات الشركة الإسلامية القطرية للتأمين تعكس: أ) الرسملة المتحسنة والقوية جداً للشركة فيما يتعلق بمخاطر التأمين (مع ارتفاع إجمالي حقوق الملكية الموحدة في العام 2013 بحوالي 40 مليون ريال قطري إلى 450 مليون ريال قطري منذ العام 2011، والحفاظ على رافعة الاكتتاب الإجمالية عند 0.7 x) ب) المحافظة على الربحية القوية على مستوى الاكتتابات (بالمقارنة مع الشركات المناظرة لها في منطقة الشرق الأوسط) وعلى مستوى أرباحها الأساسية (مع نسبة 16,8% لمتوسط العائد على رأس المال لخمسة سنوات وفقاً لقياسات وكالة Moody's، مع بلوغ متوسط النسبة المجمعة لخمسة سنوات نسبة 68,9% بنهاية عام 2013).

ومع ذلك، أضافت وكالة التصنيف أن الشركة الإسلامية القطرية للتأمين تحتفظ بمستوى كبير من المخاطر الاستثمارية -رغم تراجعها- حيث تتركز معظم استثماراتها في أسواق الأسهم والعقار القطرية (مما يصنف الأصول كعالية المخاطر للعام 2013 والتي تمثل، بحسب قياسات Moody's، حوالي 95.2% من إجمالي حقوق الملكية الموحدة بالمقارنة مع نسبة 100.8% سجلتها بنهاية 2011)، وأن مخاطرها التأمينية لاتزال متركزة نسبياً في قطر وفي خدمات التأمين على السيارات -رغم تراجعها- (46% من مساهمات التأمين سجلتها في 2013، منخفضة من 59% سجلتها بنهاية 2011)، وكلاهما قد يقيد التقييمات الائتمانية للشركة بمرور الوقت.

هذا، وقالت وكالة Moody's إنها تتوقع أن تخضع النظرة المستقبلية الإيجابية الممنوحة للشركة للمراجعة خلال الفترة 6-12 شهراً المقبلة. وبحسب وكالة Moody's، يمكن رفع التصنيف إذا: أ) نجحت الشركة

دبي

محمد علي لوند

محلل

قسم التأمين على الحياة

مجموعة المؤسسات المالية

Moody's Middle East Ltd

المستثمرون: +971 (0) 4 237 9536

الصحافيون: +971 (0) 4 237 9536

لندن

ديفيد ماسترز

نائب الرئيس ومحلل ائتمان أول

قسم التأمين على الحياة

مجموعة المؤسسات المالية

Moody's Investors Service

المستثمرون: +44 20-7772-5456

الصحافيون: +44 20-7772-5456

مكتب الإصدار:

لندن

Moody's Investors Service Ltd

One Canada Square

Canary Wharf

London E14 5FA

المملكة المتحدة

الصحافيون: +44.20.7772.5456

المشتركون: +44.20.7772.5454

الإسلامية القطرية للتأمين في تحقيق الاستدامة على التحسينات التي طرأت مؤخراً على الرسملة والربحية، أو (ب) إذا تمكنت الشركة من تقليص المخاطر الاستثمارية، سواء كان ذلك من خلال التنوع الأوسع لفئات الأصول أو تنوع المخاطر جغرافياً، أو (ج) من خلال النمو المستدام للأرباح وتوسيع نطاق أعمالها في أسواق ماثلة مما يقلل من مخاطر التركيز.

ومن ناحية أخرى، قد يتم تأكيد التصنيفات الممنوحة بنظرة مستقبلية مستقرة إذا: (أ) تراجع الرسملة أو الربحية عن المستويات التي حققتها الشركة مؤخراً، أو (ب) إذا قامت الشركة بتوسيع استثماراتها في سوقي الأسهم والعقار، مما يزيد من مخاطر الأصول (وتراجع السيولة في حالة الاستثمار في سوق العقار)، أو (ج) أي زيادة كبيرة في الرافعة المالية (المديونية)-بالرغم من أن وكالة التصنيف لا تتوقع حدوث ذلك في الوقت الحالي.

تم تأكيد التصنيفات التالية مع تغيير النظرة المستقبلية للتصنيف من مستقرة إلى إيجابية :

الشركة الإسلامية القطرية للتأمين-تصنيف القوة المالية للتأمين من الفئة Baa2

الجدير بالذكر أن الشركة الإسلامية القطرية للتأمين سجلت في عام 2013 ارتفاعاً في إجمالي اشتراكات التأمين قدره 3% إلى 212 مليون ريال قطري وذلك من 207 مليون ريال قطري حققتها في العام 2012، ويعزى ذلك للزيادة في خدمات التأمين ضد الحوادث العامة وخدمات التأمين الصحي والتأمين التكافلي على الحياة. كما ارتفعت أرباح إجمالي الفوائض المستحقة لحملة الوثائق بنسبة 4% إلى 17 مليون ريال قطري من 16 مليون ريال قطري ، بالإضافة إلى ارتفاع أرباح حملة الأسهم بنسبة 21% إلى 71 مليون ريال قطري (من 58 مليون ريال قطري حققتها في العام 2012). وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي حقوق الملكية الموحدة (بما في ذلك إجمالي فوائض حملة الوثائق بالإضافة إلى ملكية المساهمين) حوالي 450 مليون ريال قطري (من 429 مليون ريال قطري حققتها في العام 2012).

إن المحلل الرئيس لتصنيفات الشركة الإسلامية القطرية للتأمين هو السيد "محمد علي رياض الدين لوند"، هاتف +971.4.2379.503

وتجدر الإشارة إلى أن المنهجيات الرئيسية المستخدمة في هذا التصنيف هي منهجية Moody's العالمية الخاصة بتصنيف شركات التأمين على الملكيات والإصابات، المنشورة في ديسمبر/كانون الأول 2013. يرجى الرجوع إلى صفحة السياسة الائتمانية على الموقع www.moodys.com للاطلاع على نسخة من هذه المنهجية.

الإفصاح للجهات الرقابية

بالنسبة للتصنيفات التي يتم إصدارها لبرنامج أو سلسلة أو فئة أو نوعية معينة من الديون، يحتوي هذا الإعلان على الإفصاحات التنظيمية المرتبطة بكل تصنيف للسندات التي يتم إصدارها لاحقاً أو الأوراق المالية التابعة لنفس السلسلة أو الفئة أو النوع المعين من الديون، أو عملاً بالبرنامج الذي تستمد تصنيفاته حصرياً من وبالنسبة Moody's. التصنيفات الائتمانية القائمة أصلاً وذلك وفقاً للممارسات التصنيفية التي تتبعها وكالة للتصنيفات التي تمنح لمقدم الدعم، فيحتوي هذا الإعلان على الإفصاحات التنظيمية المناسبة والمتعلقة للأوراق المالية التي Moody's بالتصنيفات الممنوحة لمقدم الدعم والخاصة بكل تصنيف منحه وكالة

تستمد تصنيفاتها الائتمانية من التصنيفات الائتمانية الممنوحة لمقدم الدعم. أما بالنسبة للتصنيفات الائتمانية المؤقتة، فيحتوي هذا الإعلان على الإفصاحات التنظيمية المناسبة والمتعلقة بالتصنيفات الائتمانية المؤقتة الممنوحة، وكل ما يخص التصنيفات الائتمانية النهائية التي قد يتم منحها بعد الإصدار النهائي للدين، وفي كل حالة لا يتم فيها تغيير هيكل وشروط المعاملة قبل منح التصنيف الائتماني النهائي بطريقة من شأنها أن تؤثر على التصنيف. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على الصفحة الخاصة بتصنيفات المصدر/الكيان على موقع الوكالة. www.moodys.com.

أما بالنسبة للأوراق المالية أو الكيانات المصنفة التي يشملها هذا التصنيف وتلقى دعماً مباشراً من الكيان أو الكيانات الرئيسية، والتي قد يتغير تصنيفها كنتيجة لهذا التصنيف، فإن الإفصاحات التنظيمية المتصلة بها سوف تكون تلك التي تنطبق على الكيان الضامن. تشمل الاستثناءات لهذا النهج الإفصاحات التالية، إذا كانت تنطبق على النطاق القضائي: الخدمات الثانوية، الإفصاحات للكيان المصنف، الإفصاحات من قبل الكيان المصنف.

إن الإفصاحات التنظيمية التي تدرج في هذا البيان الصحفي تنطبق على التصنيف الائتماني أو، إذا لزم الأمر، على النظرة المستقبلية للتصنيف ذو الصلة أو عملية مراجعة التصنيف.

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية بعنوان:

(Moody's Assigns Positive Outlook to Qatar Islamic Insurance Company (Baa2 IFS Rating)

صادرة بتاريخ 15 مايو/أيار 2014، وهي خدمة للأطراف المعنية. وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

ملاحظات للصحافيين فقط: للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالاستعلامات الصحفية العالمية على الأرقام التالية: لندن +44-20-7772-5456، نيويورك +1-212-553-0376، طوكيو +813-5408-4110، هونغ كونغ +852-3758-1350، سيدني +61-2-9270-8141، مدينة المكسيك 001-888-779-5833، ساو باولو 0800-891-2518، بوينس آيريس 0800-666-3506. يمكنكم أيضاً الاتصال بنا عبر بريدنا الإلكتروني mediarelations@moodys.com أو زيارة موقعنا www.moodys.com

حقوق الطبع والنشر 2014 مؤسسة Moody's Investors Service و/أو مرخصيها وتابعيها "MOODY'S"، (معا). جميع الحقوق محفوظة. إن التصنيفات الائتمانية هي الآراء الراهنة التي تديها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. وتعرف وكالة Moody's لخدمات المستثمرين مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته التعاقدية والمالية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية في حال تعذر عليه الوفاء. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار. كما يجب أن تفسر فقط على أنها تصريحات آراء وليست بيانات حقائق راهنة أو تاريخية. ولا تشكل التصنيفات الائتمانية مشورة استثمارية أو مالية، كما أنها ليست توصيات بشراء، بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية. ولا تعلق هذه التصنيفات على ملائمة أي قرار استثمار مع أي مستثمر معين. وتصدر وكالة Moody's لخدمات المستثمرين تصنيفاتها الائتمانية على الفهم القائم على أن كل مستثمر سوف يقوم ببحثه وتقييمه الخاص لكل ورقة مالية هو بصدد شرائها، الاحتفاظ بها أو بيعها.

كافة المعلومات المتضمنة هنا محمية بموجب القانون، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، قانون الطبع والنشر ولا يسمح بنسخ، تكرار، إعادة ترتيب، إرسال، تحويل، نشر، إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين مثل هذه المعلومات من أجل الاستخدام اللاحق لأي من هذه الغايات، كلياً أو جزئياً، بأي وسيلة أو طريقة أو بأية وسيلة مهما كانت، من قبل أي شخص دون موافقة Moody's الخطية المسبقة. حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة هنا من مصادر تعتقد أنها دقيقة وموثوقة. وبسبب احتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. وسوف تتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تكون المعلومات التي تستعين بها في منح التصنيفات ذات جودة كافية ومن مصادر موثوق بها، بما في ذلك، حيثما يكون ملائماً، الاستعانة بطرف ثالث مستقل. ومع ذلك فإن وكالة Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة، أو التحقق من المعلومات التي تتلقاها فيما يخص عملية التصنيف. فلن تكون Moody's مسؤولة قانونياً تحت أي ظرف أمام أي شخص أو جهة عن أي خسارة أو تلف كلياً أو جزئياً، تسبب به، نشأ عن، أو ارتبط بأي خطأ (إهمال أو غيره) أو أي ظرف آخر أو طارئ ضمن أو خارج سيطرة Moody's أو أي من مديريها، موظفيها، عامليها أو وكلائها فيما يخص اقتناء، جمع، تصنيف، تحليل، تفسير، نقل، نشر أو تسليم مثل هذه المعلومات، أو (ب) عن أي أضرار مباشرة، غير مباشرة، خاصة، نانجة، تعويضية أو عرضية مهما كانت (بما يتضمن ودون تقييد الأرباح المفقودة) حتى إذا تم إشعار Moody's سلفاً باحتمالية مثل هذه الأضرار، الناتجة عن استخدام أو العجز عن استخدام مثل هذه المعلومات. إن تقييمات الائتمان وتحليل التقارير المالية، والتوقعات، والملاحظات الأخرى، إن وجدت، والتي تشكل جزء من المعلومات المتضمنة هنا تعتبر، ويجب أن تفسر فقط على أنها تصريحات آراء وليست بيانات حقائق أو توصيات بشراء، بيع أو احتفاظ بأية أوراق مالية. يتعين على أي مستخدم للمعلومات المتضمنة هنا

أن يجري دراسته وتقييمه الخاص لكل سند مالي يفكر في شرائه، الاحتفاظ به، أو بيعه. ولا تقدم Moody's أي كفاية، صريحة أو متضمنة، بشأن دقة، وتسلسل، وتمام، وإمكانية بيع أو ملائمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي عرض معين لأي تصنيف أو رأي أو معلومات معينة بأي صيغة أو طريقة مهما كانت .

تكشف شركة Moody's لخدمات المستثمرين بموجب القانون، وهي شركة مملوكة بالكامل لمؤسسة "MCO"، أن معظم المصدرين للأوراق المالية للدين (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات، الصكوك، الكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المقيمة بواسطة MIS، قبل طلب أي تقييم، قد وافقوا على الدفع لـ MIS مقابل خدمات التقدير والتقييم المقدمة بواسطتها رسوما تتراوح بين 1500 و 2500 دولار أمريكي. تحافظ مؤسسة Moody's Corporation (MCO) وشركة Moody's لخدمات المستثمرين MIS أيضا على السياسات والإجراءات الخاصة بتناول استقلالية عمليات التقييم التي تجريها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين MIS.

يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال الضم التي قد تقع بين مديري MCO والجهات المقيمة، وبين الجهات التي تحتفظ بتقييمات من MIS والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC علنا عن حصة ملكية في MCO بأكثر من 5%، يتم نشرها على موقع شبكة مؤسسة Moody's www.moody.com تحت عنوان "Shareholder Relations — Corporate Governance — Director and Shareholder Affiliation Policy".

أي نشر لهذه الوثيقة في استراليا يتم عن طريق شركة MOODY'S لخدمات المستثمرين بأستراليا ABN 61 (Moody's Investors Service Pty Limited 003 399 657) والتي تحمل ترخيص رقم (336969) من قبل هيئة الخدمات المالية بأستراليا. من المقرر أن تُوفر هذه الوثيقة فقط "لعملاء قطاع الجملة" بالمعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات للعام 2001. من خلال استمراركم الحصول على حق الإطلاع على هذه الوثيقة داخل استراليا، انتم تمثلون لـ MOODY'S بأنكم تحصلون على هذه الوثيقة كمثلين "لعملاء قطاع الجملة" وأنه لن يكون لكم أو الجهة التي تمثلونها الحق، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في توزيع هذه الوثيقة أو محتوياتها "لعملاء التجزئة" بالمعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات لعام 2001.

وبصرف النظر عما سبق ذكره، تعتبر التصنيفات الائتمانية التي تمنحها وكالة Moody's باليابان ("MJKK") بتاريخ 1 أكتوبر 2010 أو أي تاريخ يلي هذا التاريخ هي الآراء الراهنة التي تبديها وكالة Moody's اليابان ("MJKK") حول المخاطر الائتمانية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. وسوف تحل في مثل هذه الحالة "وكالة Moody's اليابان" MJKK "محل "وكالة Moody's لخدمات المستثمرين" في البيانات السابقة.

وتعتبر شركة Moody's اليابان MJKK شركة تصنيف ائتماني فرعية مملوكة بالكامل لمجموعة Moody's اليابان والتي تملكها بالكامل شركة Moody's Overseas Holdings Inc. وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's (MCO).

إن هذا التصنيف الائتماني هو عبارة عن رأي تبديه الوكالة حول الجدارة الائتمانية للالتزامات دين المصدر، وليس الجدارة الائتمانية للأوراق المالية للمصدر والمدرجة في أسواق الأسهم، أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتوفرة لمستثمري التجزئة. سيكون من الخطورة بمكان بالنسبة لمستثمري التجزئة اتخاذ أي قرار استثمار يستند إلى هذا التصنيف الائتماني. وإذا اتبنتك أي شكوك بشأن هذا الأمر، يتعين عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار مهني آخر.